

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي



د. بارق شبر*: ألمانيا والاتحاد الاوربي في مواجهة تداعيات ازمة كورونا الاقتصادية

مقدمة

في الاول من تموز من هذا العام استلمت ألمانيا بشخص المستشار أنجلا ميركل الرئاسة الدورية لمجلس رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي (Der Europäische Rat) السبعة وعشرون (بعد خروج بريطانيا العظمى في بداية هذا العام) وللمرة الثانية بعد ثلاثة عشر سنة. وفي هذا الوقت الحرج سوف لن تكون مهمة المستشار سهلة بالرغم من خبرتها الطويلة في التعامل مع قضايا الوحدة الاوربية على مدى الخمسة عشر عاما الماضية من حكمها كأول سيدة في تاريخ ألمانيا تتسلم دفة القيادة السياسية لرابع أكبر اقتصاد في العالم وأكبر اقتصادات الاتحاد الاوربي أداءً وامتانةً.

تواجه دول الاتحاد الاوربي بعد وصول وباء كورونا إلى إيطاليا في شباط الماضي والتفشي السريع في كل دول الاتحاد أكبر ازمة اقتصادية في تاريخ هذا التكتل الاقتصادي والسياسي الاكبر في العالم وأصبح واضحا للمراقبين وللباحثين بأنها وأكبر وأخطر من الازمة المالية وازمة مديونية اليورو في عام 2008-2010 ولربما تتصاعد تداعياتها إلى مستويات قريبة من ازمة الكساد العالمي في بداية ثلاثينيات القرن الماضي. عدا ذلك ما يزال الاتحاد الاوربي يواجه ازمت اخرى ومنها ازمة اللاجئين من الشرق الاوسط ومن افريقيا، وتبعات خروج بريطانيا من

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

الاتحاد الاوربي (بركسيت)، وازمة الحرب التجارية والحماية التي يقودها الرئيس الامريكي دونالد ترامب.

وفي هذا اليوم المصادف 17 تموز 2020 يجتمع رؤساء الدول الأعضاء السبعة والعشرين لأول مرة بالحضور الشخصي. في مفوضية الاتحاد في بروكسل لاتخاذ قرارات مهمة تخص مستقبل الاتحاد الاوربي والذي يرى بعض المراقبين بأنه على المحك. تواجه المستشارية ميركل مهمة صعبة لتوحيد المواقف المتباينة بين الدول الأعضاء حول آليات ادارة الازمة الحالية المتفاقمة والخروج بتوافقات قابلة للتنفيذ على مستوى جميع دول الأعضاء. ومن وجهة نظري سيكون هذا الاجتماع امتحاناً جديداً لخبراتها الطويلة ولقدراتها التفاوضية التي تتصف بمزيج من المرونة والقوة الناعمة في تحقيق اهداف الاتحاد الاستراتيجية، حتى وان تمت على حساب الحلول الوسطى بين الفرقاء وعلى اساس الحد الأدنى من تحقيق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء كخطوة مرحلية نحو المزيد من تحقيق المشتريات في المستقبل وهذا ما يميز الانجازات الكثيرة التي حققها الاتحاد في مسيرته الطويلة التي دامت 63 عامًا لحد الان بالرغم من بعض الاخفاقات كخروج بريطانيا العظمى من الاتحاد. وللأسف الشديد لم تستفد جامعة الدول العربية ولا اعضائها الكبار المؤثرين ولا مروجي أيديولوجية الامة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة من تجربة الاتحاد الاوربي الممنهجة علمياً ومهنيًا بشكل جدي واقتصر على ترديد الشعارات الجوفاء وتضليل شعوبهم بسرديات الماضي العظيم.

نبذة تاريخية عن مسيرة الاتحاد الاوربي

لقد كانت المبادرة الاولى من فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1951 وبخطوة اولية متواضعة حصلت على الدعم من ألمانيا الغربية سابقاً لتأسيس اتحاد لصناعات الحديد والصلب ومناجم الفحم (Montanunion) بين الدول الستة المؤسسين وهم ألمانيا (الغربية سابقاً) وفرنسا وإيطاليا وهولندا ولكسمبورغ وبلجيكا. وفي عام 1957 انتقلت هذه الدول إلى مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بتوقيع عقود روما بهدف توحيد السياسات لقطاعات الزراعة والطاقة النووية في دول الأعضاء فضلاً عن بناء السوق الاوربية المشتركة وتوحيد التعرفة الجمركية امام الدول غير الأعضاء. اما الخطوة الاكبر نحو الاندماج الاوربي فتحققت مع التوقيع على اتفاقية ماستريخت (Maastricht) في عام 1992 والتي تم بموجبها تأسيس الاتحاد الاوربي ليشمل مجالات اوسع من التنسيق والاندماج مثل السياسة الخارجية وقضايا الامن والدفاع المشترك والسياسات الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن توحيد العملة وتأسيس منطقة اليورو على مراحل انتهت في عام 1999 مع البدء بالتعامل بالعملة الجديدة في أحد

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

عشر- دولة أعضاء في الاتحاد الاوربي ثم التحقت بالمنطقة ثمانية دول اخرى خلال الفترة بين 2001 و 2015. وبعد التوسع الكبير في عضوية الاتحاد ودخول معظم دول اوربا الشرقية فضلا عن دول صغيرة مثل مالطا وقبرص (الجزء اليوناني) ليصبح عدد الأعضاء 27 برزت ضرورة اصلاح المنظومة والتوقيع على اتفاقية لشبونة (عاصمة البرتغال) في 13 ديسمبر 2007 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009. وفي عام 2013 انضمت كرواتيا إلى الاتحاد وأصبح عدد الأعضاء 28، الا ان خروج المملكة المتحدة في بداية 2020 قلص العدد إلى 27 دولة اوربية. وتجدر الإشارة إلى ان عددًا من الدول تنتظر الانضمام إلى الاتحاد وهي البانيا ومونتينيغرو ومقدونيا الشمالية وصربيا وتركيا.

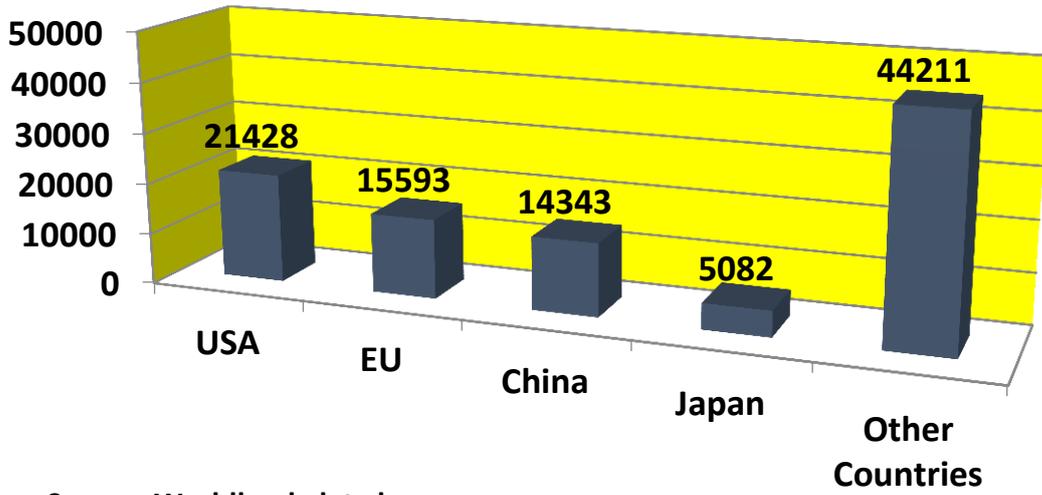
دور واهمية الاتحاد الاوربي في الاقتصاد الدولي

خلال العشر سنوات الماضية تحسن اداء اقتصاد الاتحاد الاوربي بنسبة 26 % حسب البيانات الرسمية [لمكتب احصاء مفوضية الاتحاد الاوربي \(يوروستات\)](#) وسجل الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 حوالي 15593 مليار دولار وبذلك يمثل ثاني اكبر اقتصاد على الساحة الدولية بعد الولايات المتحدة متقدمًا على الصين واليابان (انظر الشكل رقم 1) بحسب [بيانات البنك الدولي](#). وهذا يعني ان حصة الاتحاد الاوربي في الاقتصاد الدولي تبلغ حوالي 23%. وتجدر الإشارة إلى ان نجاح الاقتصاد الصيني في زيادة حصته في اجمالي الناتج المحلي العالمي من حوالي 1 % في عام 1970 إلى حوالي 13% في عام 2017 تسبب في تراجع حصة الاتحاد الاوربي من حوالي 32 % وتراجع حصة الولايات المتحدة من 25% إلى حوالي 23 % و 22% على التوالي خلال نفس الفترة.

ومنذ فترة طويلة تنظر ألمانيا إلى صعود الاقتصاد الصيني كمنافس قوي على الساحة الدولية بعين من الريبة والتحوط، وعلى هذه الخلفية ترى السياسة الالمانية في عملية التكتل والاندماج الاوربي ضرورة قصوى لضمان مصالح الاقتصاد الوطني الالمانى في في ساحة الاقتصاد المعولم ومواجهة صعود منافسين جدد، كما عبر عن ذلك المستشار الالمانى الاسبق والاقتصادي المخضرم الراحل [هلموت شميدت](#) (1918-2015) قبل اكثر من ربع قرن والذي كان ينتمي إلى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الالمانى (SPD) الذي يمثل مصالح نقابات العمال المنافس التاريخي للحزب المسيحي الديمقراطي (CDU) والذي يميل إلى تمثيل مصالح ارباب العمل الرأسماليين. الا ان الحزبين المتنافسين متوافقان حول المصلحة الاقتصادية العليا للبلاد وهما يشتركان في ائتلاف يحكم ألمانيا منذ 15 عاما بقيادة المستشارة أنجلا ميركل.

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

اداء اقتصاد الاتحاد الاوربي بالمقارنة مع دول العالم النتائج المحلي الاجمالي 2019 مليار دولار



Source: Worldbank data base

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي في 2020/7/4

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

كما يساهم الاتحاد الاوربي بنسبة 15% في التجارة الدولية ويحتل ايضا المركز الثاني بعد الولايات المتحدة والتي بلغت مساهمتها بنسبة 17% تليها الصين بنسبة 14% وفق بيانات المكتب الاحصائي لمفوضية الاتحاد الاوربي عن سنة 2018 .

تداعيات الازمة الاقتصادية

قبل انتشار جائحة كورونا بحوالي سنة ظهرت بوادر انكماش اقتصادي في دول الاتحاد الاوربي وقد كتبت عن هذا الموضوع وبالتحديد حول مخاطر هذا الانكماش على الاقتصاد الالماني في نهاية شهر آذار 2019 وبينت اسباب ذلك واهمها السياسات الحمائية والحروب الاقتصادية التي شنها الرئيس الامريكى دونالد ترامب على الصين والاتحاد الاوربي. الا ان انتشار فايروس كوفيد 19 في العالم وفي جميع دول الاتحاد الاوربي سرّع من تفاقم وتعميق الانكماش وحوله

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

إلى صدمة اقتصادية غير مسبوقه تذكرنا بالكساد العالمي العظيم في بداية ثلاثينيات القرن الماضي والذي مهد الطريق لظهور الحركات الفاشية في أوروبا (إسبانيا، ألمانيا وإيطاليا) والحرب العالمية الثانية.

وفي الوقت الذي تمكنت حكومات معظم دول الاتحاد الأوروبي من السيطرة النسبية على انتشار الوباء ومنع الانظمة الصحية من الانهيار، فإنها لاتزال تواجه تحديات كبيرة للسيطرة على التداعيات الاقتصادية واحتواء الآثار المدمرة التي تركتها إجراءات مكافحة الوباء من اغلاق *Lockdown* وتعطيل شبه شامل لمجمل الأنشطة الاقتصادية.

توقع مفوضية الاتحاد الأوروبي في تقريرها الصادر في 6 آيار 2020 حدوث أزمة كساد اقتصادي حادة في عام 2020 مع تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7.5% كمتوسط لتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول الأعضاء الـ 27 (عدى المملكة المتحدة) وبنسب مختلفة. الدول التي ستشهد أعلى معدلات الانكماش لنتائجها المحلي الاجمالي هي اليونان (-9.7%)، إيطاليا (-9.5%)، إسبانيا (-9.4%) وكرواتيا (-9.1%). اما الدول التي سيتراجع ادائها الاقتصادي بنسبة تتراوح بين -7% و-8% فهي: بلجيكا وإيرلندا وفرنسا ولاتفيا ولتوانيا وقبرص (اليونانية) وسلوفينيا وبلغاريا وهنغاريا. أما المجموعة التي ستواجه انكماشاً بمعدلات تتراوح بين -6% و-7% فهي ألمانيا الاتحادية (-6.5%) وآيسلندا (-6.9%) وهولندا (-6.8%) والبرتغال (-6.8%) وسلوفاكيا (-6.7%) وفنلندا (-6.3%) وتشيكيا (-6.2%) ورومانيا (-6.0%). المجموعة الأخيرة والتي سينكمش اقتصادها بمعدلات تتراوح بين -5% و-6% هي لوكسمبورغ ومالطا والنمسا والدنمارك. وفي نهاية القائمة احتلت بولندا مركز الدولة الأقل انكماشاً لاقتصادها وبمعدل (-4.3%).

إلا ان الواقع الاقتصادي المتردي تجاوز التوقعات السابقة مما حدا بالمفوضية إلى الاعتراف بأن تداعيات كورونا الاقتصادية اوسع وأعمق من التوقعات السابقة والاعلان في 7/7/2020 عن تعديل اسقاطات النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي إلى الاسفل بواقع معدل نمو سالب متوسط لدول المجموعة الـ 27 بنسبة 8.3% بدلاً من 7,4% وفي مجموعة اليورو بنسبة 8.7% بدلاً من 7.7%. ولكن التقرير الجديد يتفاءل بنمو ايجابي في العام القادم بمعدل 5.8% لدول المجموعة وبمعدل 6.1% ولو اقل من التوقعات السابقة. كما يشير التقرير إلى استمرار المخاطر على مستقبل النمو بسبب عوامل اللإيقين واحتمال ظهور موجة ثانية وثالثة للوباء في الخريف القادم كما عبر بعض الخبراء الالمان في علم الفايروسات عن مخاوفهم من حدوث ذلك.

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

وبصدد ارتفاع معدلات البطالة يتوقع التقرير الاول الصادر في 6 آيار 2020 ارتفاع معدل البطالة من 7.5% في عام 2019 إلى 9.5 في 2020 كمتوسط عام في مجموعة الدول الـ 27 وبنسب متفاوتة ايضاً. ومن بين الدول الاكثر تضرراً من ارتفاع معدلات البطالة هي اليونان (19.9%) وإسبانيا (18.9%) وإيطاليا (11.8%) وكرواتيا (10.2%) وفرنسا (10.1%). ويظهر من التقرير ان ألمانيا تواجه في هذه السنة أدنى معدل للبطالة بنسبة 4% فقط. الا ان [بيانات وكالة العمل الاتحادية الألمانية \(Bundesagentur fuer Arbeit\)](#) تشير إلى ارتفاع معدل البطالة في شهر حزيران / يونيو 2020 إلى 6.2% وبواقع 2.9 مليون عاطل عن العمل بالمقارنة مع 2.4 مليون عاطل في شهر كانون الثاني 2020.

وتجدر الإشارة إلى ان هذا الرقم يعكس البطالة الدائمة في ألمانيا فقط ولا يتضمن ما يسمى بالبطالة الموقته (Kurzarbeit) وهي آلية مبتكرة وفريدة من نوعها يتم تطبيقها على ما اعتقد في ألمانيا فقط. فالمصانع والشركات لا تنهي عقود العمل مع العاملين الماهرين والمتدربين على العمل وانما تقلص ساعات العمل إلى مستويات متدنية من اجل الاحتفاظ بخبراتهم واستعادتهم للعمل بسهولة بعد انتهاء الازمة وعودة النشاط الاقتصادي. وفي هذه الحالة يتم تعويضهم بنسبة 70-80% من رواتبهم من صندوق الضمان ضد البطالة لدى وكالة العمل الاتحادية. موارد هذا الصندوق تأتي من مشاركات العاملين وارياب العمل بنسب محددة من رواتبهم. ويحتوي هذا الصندوق على رصيد مالي جيد بمقدار 10 مليار يورو حسب تصريح وزير المالية الألماني في بداية الازمة في اطار الاعلان عن [الحزمة المالية لتنشيط الدورة الاقتصادية بحجم 353 مليار يورو و ضمانات سيادية لقروض القطاع الخاص بحجم 820 مليار يورو.](#)

بلغ عدد هذه الشريحة من العاطلين الموقتين عن العمل في ألمانيا في شهر آيار من هذه السنة 7.3 مليون شخص وفق إحصائيات [مركز ايفو للدراسات للابحاث الاقتصادية في مدينة ميونيخ الألمانية \(ifo Institut Muenchen\)](#) مما يرفع عدد العاطلين عن العمل الكلي إلى حوالي 10 مليون شخص وهو ما يشكل حوالي 22% من قوة العمل البالغة حوالي 45 مليون شخص في ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 83 مليون نسمة.

ومن أبرز القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً بالاغلاق هي صناعات السيارات والتي توقفت بشكل شبه كامل والعديد من الصناعات التصديرية للمكائن والمعدات بسبب انقطاع سلسلة امدادات مدخلات الانتاج و قطاعات التجارة بالجملة والمفرد وشركات الطيران وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم والمقاهي والقطاعات الترفيهية والثقافية. ومن جانب اخر انتعشت بعض القطاعات واهمها قطاع التجارة الالكترونية والقطاعات المرتبطة بالرعاية الصحية. وفي

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

المحصلة النهائية نجحت معظم القطاعات في التكيف مع المتغيرات الجديدة وظهرت بوادر ولو متواضعة في عودة النشاط الاقتصادي والتفاؤل الحذر بالمستقبل.

الهوة بين الشمال والجنوب

في سبعينيات القرن الماضي كانت ادبيات التنمية الدولية تتحدث عن الفجوة التنموية بين دول الشمال والجنوب في الكرة الأرضية، واليوم وفي إطار مجموعة دول الاتحاد الاوربي يدور الحديث حول الفجوة الاقتصادية والتنموية بين دول شمال اوربا الغنية ودول اوربا الجنوبية والشرقية الفقيرة نسبيا. وبرز هذا التناقض ابان الازمة المالية والاقتصادية في عام 2009/2008 وازمة مديونية اليورو التي اعقبتها خلال السنوات 2010/2012 والتي شملت معظم دول الجنوب الاوربي وبالأخص إيطاليا والبرتغال وإسبانيا وكادت أن تؤدي إلى افلاس اليونان. وكنت قد كتبت [مقال عن هذا الموضوع في تموز 2011 منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين](#).

كانت إيطاليا اول دول الاتحاد الاوربي التي وصلتها جائحة كورونا بقوة في شهر فبراير ومارس من هذا العام وحدثت صدمة كبيرة لقطاعها الصحي ولاقتصادها اوصلتها إلى حافة الانهيار الكامل. كما احدثت هذه الصدمة حالة من الذعر لدى بقية الدول الاوربية وبدأت على نحو منفرد ومن دون تنسيق فيما بينها في اتخاذ إجراءات وقاية متشددة من قبيل غلق الحدود ومنع السفر والتسابق في الحصول على مواد واجهزة الوقاية من انتشار الوباء من قبيل الكمامات والمعقمات واجهزة التنفس الخ. وتركت هذه الحالة الانطباع لدى المراقبين بعودة الانانيات القومية وعدم صمود الاتحاد الاوربي امامها، وخصوصا عندما دخلت الصين وروسيا على الخط وقدمت شحنات من المساعدات الطبية لإيطاليا.

لم تنجح الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول الاوربية من منع دخول الوباء وانتشارها في جميع اراضيها وكانت إسبانيا ثاني أكبر دولة متضررة من الانتشار السريع. ومن الواضح ان دول الأعضاء تمكنت من احتواء الصدمة بدرجات مختلفة حسب قدراتها المالية والتقنية المختلفة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة نسبيا، مما وسع الفجوة بينهما وشكل عقبة جديدة امام عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على طريق الوحدة الاوربية المنشودة. ولم يكن مفاجئا ان تتعالى اصوات المنتقدين لمفوضية الاتحاد الاوربي وتأخرها في اتخاذ مبادرات للعمل الجماعي والتضامني في التصدي للازمة الصحية والاقتصادية المزدوجة. ومن جانب آخر واجهت حكومة المستشارية ميركل نقداً لاذعاً من حزب الخضر.

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

الالمانى المعارض وكذلك من بعض أطراف الحزب الاجتماعي الديمقراطي SPD المتحالف في حكومتها بالتخلي عن مبدأ التضامن مع دول الاتحاد الاكثر تضرراً إيطاليا وإسبانيا وتندر بتفكك الاتحاد بعد تجربة بركسيت مع بريطانيا.

مشاكل توحيد السياسات المالية

من المشاكل البنيوية التي تواجه عملية الاندماج في الاتحاد الاوربي يعد التناقض بين السياسات المالية الوطنية في الدول الأعضاء والتي تخضع للقرار السيادي لبرلمانات الدول الأعضاء والحكومات الوطنية والسياسة المالية لمجموعة الدول التي وحدت عملتها في منطقة اليورو ، بمعنى ان مجموعة اليورو المتكونة من اكبر واهم دول الاتحاد تمتلك عملة وسياسة نقدية موحدة يديرها البنك المركزي الاوربي ولكن تسعة عشر سياسة مالية مختلفة بما في ذلك ادارة الدين العام تديرها وزارات المالية الوطنية لدول مجموعة اليورو المتكونة من 19 دولة مع محاولات التنسيق بينهما من دون نجاحات كبيرة. وهذا يمثل السبب الرئيسي لظهور ازمة المديونية في العديد من دول الاتحاد الجنوبية مثل اليونان وايطاليا والتي لاتزال مستوى ديونها عالية جدا وتبلغ اكثر من 130% من الناتج المحلي الاجمالي .

ثمة اصوات ارتفعت ابان ازمة مديونية اليورو في السنوات 2010 – 2012 تطالب بالمزيد من التضامن بين دول الشمال الميسورة ودول الجنوب الاوربي الاقل تطورا من خلال آليات لتوحيد سياسات الدين العام لدول منطقة اليورو واصدار سندات يورو (Euro Bonds) مشتركة، بمعنى انه سيكون بإمكان جميع الدول الأعضاء ان تستفيد منها بالتساوي نظريا، ولكن في واقع الحال وعمليا سوف تستفيد منها الدول الضعيفة اقتصاديا اكثر من غيرها، لأنها سوف تحصل على تمويل العجز في موازنتها الوطنية من خلال سندات مصدرة من قبل الاتحاد الاوربي ككيان دولي قانوني وبشروط افضل من الاقتراض كدولة منفردة تضطر إلى دفع معدلات فائدة مرتفعة نسبيا بسبب ضعف تصنيفها المالي.

واجهت هذه التصورات معارضة شديدة من مواطنين وحكومات الدول الميسورة لأنها سوف تعني تحمل هذه الدول اعباء اخطاء السياسات المالية للدول المثقلة بالديون، حيث سيتوجب على مفوضية الاتحاد الأوربي تسديد اقساط وفوائد هذه القروض من ميزانياتها العمومية التضامنية المشتركة والتي تمول بنسبة قليلة من ايرادات الاتحاد الذاتية من رسوم الجمارك وبنسبة كبيرة من قبل دول الأعضاء يتم احتسابها على اساس نسبة معينة من ناتجها القومي ومن ايرادات ضريبة القيمة المضافة ويتم تحديد هذه النسب حسب احتياجات

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

الصرف في اطار اعداد التخطيط المالي المتوسط المدى والميزانية السنوية والتي يجب ان تكون متوازنة ومن دون عجز او فائض بحسب احد قوانين التأسيس الخاصة بالاحتياجات المالية للاتحاد، وهذا يعني بأن القانون لا يسمح بالاقتراض لتمويل أنشطة الاتحاد.

وبما ان احجام اقتصادات الدول الأعضاء متفاوتة وفي بعض الاحيان بدرجات عالية مع دول شرق اوربا والدول الصغيرة مثل قبرص ومالطا فإن النظام المالي المعتمد يفضي إلى أن تساهم الدول الغنية في تمويل ميزانية الاتحاد بمبالغ تفوق مساهمات الدول ذات الاقتصادات الصغيرة نسبياً وتفق على ماتستلمه من الاتحاد لدعم قطاعها الزراعي وتمويل بعض مشاريع البنى التحتية في بلدانها. وتسمى هذه الدول "بالممول الصافي" وباللغة الالمانية (Netto Zahler) أو (Net payer) باللغة الانكليزية واكبرها ألمانيا الاتحادية التي احتلت في عام 2018 المرتبة الاولى برصيد سالب مقداره - 13.4 مليار يورو وتليها المملكة المتحدة بمبلغ - 6.9 مليار يورو ثم فرنسا بمبلغ - 6.2 مليار يورو وبعدها إيطاليا بمبلغ - 5.1 مليار يورو وهولندا بمبلغ - 2.5 مليار يورو. اما الدول التي تستلم أكثر مما تساهم في تمويل ميزانية المفوضية الاوربية لدعم قطاعاتها الاقل نموا بهدف تقليل الفجوة بين مستويات التطور الاقتصادي والمناطق والاجتماعي والثقافي في الدول الأعضاء فتسمى بالمستلم الصافي وكانت في عام 2018 بولونيا في المرتبة الاولى برصيد ايجابي مقداره 12.3 مليار يورو تلتها هنغاريا برصيد مقداره 5.2 مليار يورو ثم اليونان بمبلغ 3.4 مليار يورو والبرتغال بمبلغ 3.3 مليار يورو ورومانيا برصيد ايجابي مقداره 3.2 مليار يورو. (الارقام مقتبسة من موقع المركز الاتحادي للتثقيف السياسي bpd)

خطة العمل الجماعي والدور الالمني في تمريرها

من الواضح ان قيادة الدولتين الاكثر مصلحةً واندفاعاً نحو تكامل عملية الاندماج والوحدة الاوربية ألمانيا وفرنسا شعرتا بالمخاطر التي يمكن ان تهدد تفكك الاتحاد من جديد امام التيارات الشعبوية والقومية الجديدة المتصاعدة وامام المنافسة الامريكية التي تسعى إلى الاحتفاظ بقيادة الاقتصاد الدولي وامام تحديات صعود المارد الاقتصادي الصيني. وكما يبدو ان هاتين الدولتين الاكبر اقتصاديا في الاتحاد استجابت ولو جزئياً لمطالبات الدول الاكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية والمثقلة بالديون وبادرت إلى اقتراح تأسيس صندوق ما يسمى بإعادة الاعمار والمقصود إعادة بناء اقتصاد الدول الأعضاء المتضررة من جائحة كورونا.

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

الجز الاول من المبادرة جاء بالتفاهم بين المستشارية الالمانية والرئيس الفرنسي- برصد مبلغ 500 مليار يورو للصندوق يتم اقتراضها من اسواق المال ثم توزع على جميع الدول حسب درجة تضررها كمنحة في محاولة لإرضاء الدول الاكثر تضررا من الجائحة إيطاليا وإسبانيا. ثم جاء الجزء المكمل من قبل رئيسة المفوضية اورسلا فون دير لاين ([Ursula von der Leven](#)) وهو اضافة مبلغ 250 مليار يورو إلى الصندوق وتمنح كقروض ميسرة إلى الدول الأعضاء المحتاجة إلى المساعدة المالية. الجديد في هذا التوجه هو ان الاقتراض سيتم للمرة الاولى باسم الاتحاد الاوربي كمجموعة تضامنية تتحمل اعباء هذا الدين الجديد وتسديدها ولأول مرة في تاريخ الاتحاد. وتبرر المستشارية الالمانية هذا التحول الجذري في سياسة النأي بالنفس عن ما يسمى بالاقتراض التضامني (Schuldengemeinschaft) بعمق الازمة الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية والسياسية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة على الديمقراطية في اوروبا، وهي تشير بذلك إلى نمو الحركات القومية الجديدة والعنصرية المتطرفة.

من فوائد الاقتراض التضامني تجدر الإشارة إلى امكانية الحصول على القروض من اسواق المال بسرعة وسهولة وبشروط جيدة، أي بمعدل فائدة لا يتجاوز 2%. ولكن من جانب آخر سوف يتحمل دافع الضريبة في دول الاتحاد الغنية اعباء تسديد هذا الدين أكثر من الدول الفقيرة. وعلى هذه الخلفية برزت خلافات حادة بين دول الأعضاء حول طريقة توزيع اموال الصندوق، وبالتحديد معارضة بعض الدول تقديم الاموال كمنح مجانية بدلاً من قروض ميسرة. الدول التي اعلنت معارضتها لتوجه المستشارية هي النمسا وهولندا والدنمارك والسويد والتي تحذر من هدر اموال الاتحاد وتدعو إلى الحصافة المالية.

تواجه المستشارية التي تسلمت منصب رئاسة مجلس الاتحاد الاوربي وهو اعلى هيئة تملك صلاحيات القرار بجانب البرلمان الاوربي مهمة صعبة في توحيد المواقف المتباينة خلال اجتماع رؤساء الدول الأعضاء الذي بدأ في الانعقاد هذا اليوم، المصادف 17 تموز 2020 في بروكسل وبالحضور الشخصي. لرؤساء 27 دولة اوربية لأول مرة بعد انتشار جائحة كورونا. جدول الاعمال يتضمن بجانب الموافقة على مشروع صندوق إعادة الاعمار قضية صعبة اخرى وهي المصادقة على مشروع الإطار المالي لموازنة الاتحاد في السنوات السبعة القادمة 2021-2027 وبحجم 1.1 ترليون يورو. يضاف إليها تخصيصات صندوق إعادة الاعمار بحجم 750 مليار يورو. من المتوقع ان تكون المفاوضات صعبة وتستمر أكثر من يوم، سيما وان الرؤساء فشلوا في الماضي القريب الاتفاق على الخطة المالية للسنوات السبعة القادمة.

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

إلا ان المستشارية الالمانية مصممة على العمل بكل ما بوسعها لتجنب تفاقم الازمة الاقتصادية والتي تهدد مسيرة الاتحاد نحو الحفاظ على السوق المشتركة كإنجاز تاريخي عظيم وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وفق مقولتها الشهيرة "لا شيء يجب ان يبقى كما هو" وهي تعني بذلك في السياسة لا توجد محرقات وكل شيء يجب ان يشمل التغيير، كما برهنت على ذلك من خلال تحويل مواقف حزبها المحافظ نحو المزيد من المرونة تجاه قضايا الطاقة البديلة وحماية البيئة والمناخ كالتخلي عن الطاقة النووية وعن استعمال الفحم الحجري كمصدر اولي لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وفي تقديري فإن حظوظ المستشارية في التوصل إلى تحقيق التوافق بين الفرقاء جيدة بحسب خبراتها الطويلة في إدارة الازمات داخل الاتحاد الاوربي، حيث سبق لها وان شغلت هذا المنصب في عام 2007. ويوم أمس اتخذ البنك المركزي الاوربي قرار بعدم رفع معد الفائدة والاستمرارا في سياسة التسهيل الكمي ، اي ضخ حوالي ترليون يورو اضافية في اقتصاد الاتحاد الاوربي والذي افسره كدعم واضح لتوجه المستشارية الالمانية.

أشكر الزميل العزيز مصباح كمال على مراجعة هذه الورقة وعلى تقديمه الدعم المتواصل لنشاط شبكة الاقتصاديين العراقيين من دون كلل وملل على مدى السنوات الماضية.

(* خبير اقتصادي دولي والمنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين

حقوق النشر. محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر. بشرط الإشارة إلى المصدر. 17 تموز/ يوليو 2020

<http://iraqieconomists.net/>